اللجنة ناقشت الحساب الختامي للوزارة وملاحظات الجهات الرقابية

«الميزانيات» : 94 % من مصروفات «التربية» تتعلق بـ «تعويضات العاملين»

ناقشت لجنة الميزانيات الحساب الختامي لوزارة التربية للسنة المالية 2018/2017 وملاحظات الجهات الرقابية بحضور وزير التربية وزير التعليم العالي د. حامد العازمي.

وأوضح رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد في بيان صحافي أن اللجنة شددت على ضرورة تلافي ملاحظات الجهات الرقابية عن طريق قنوات تواصل مباشره اكثر فاعلية مع الجهات الرقابية بدلا من تبادل الكتب الرسمية.

وأضاف انه من خلال المناقشة تبين للجنة ما يلي:

أولا: اختلالات الباب الأول "تعويضات العاملين"

بلغت الاعتمادات المالية بعد التعديل لوزارة التربية نحو 1.96 مليار دينار في ميزانية السنة المالية 2018/2017، وصُرف منها ما يقارب 1.86 مليار دينار كان نصيب الباب الأول منها 1.75 مليار دينار بنسبة 94% من إجمالي المصروفات الفعلية للوزارة.

كما تبين للجنه أن عدد المناقلات المالية بين بنود الميزانية تأثر به 41 بندا من أصل 88 بند، حيث كان الباب الأول الأكثر في نسبة المناقلات بين بنوده مما يعكس الخلل في التقدير السليم اثناء اعداد الميزانية ما يفقد الميزانية دورها التخطيطي والرقابي.

■ وحدة التدقيق الداخلي لم تفعل ولم يتم التوظيف فيها منذ إنشائها

كما اتفقت الجهات الرقابية على أن هناك توسعا في تشكيل فرق العمل واللجان والتي تدخل اعمالها ضمن اختصاصات وحدات إدارية قائمة ما يمثل احد أوجه الهدر في ميزانية الوزارة.

تفعيل إدارة التدقيق الداخلي

تبين أن وحدة التدقيق الداخلي لم تفعل ولم يتم التوظيف فيها منذ انشائها، حيث يرى الوزير ان هناك خللا في الهيكل الإداري للوزارة لوجود وحدة التدقيق الداخلي بمستوى رقابة وقرار مجلس الوزراء نص على أن تكون بمستوى إدارة ما تتطلب موافقة مجلس الخدمة المدنية لتعديل الهيكل، وجار تسكين الوظائف الإشرافية وتعيين موظفين متخصصين في مجال التدقيق لتفعيل الإدارة بشكل الأمثل.

العازمي وأعضاء لجنة الميزانيات أثناء الاجتماع

ثالثا: عقود الصيانة

فيما يخص عقود الصيانة تبين أن هناك ثلاث مناطق تعليمية ليس لديها عقود صيانة (حولي - مبارك الكبير - الأحمدي) لمدة ثلاث سنوات بسبب الخلاف بين ديوان المحاسبة ووزارة التربية.

حيث إن وزارة التربية استبعدت أقل الأسعار من دون ذكر الأسباب كما نص عليه قانون الجهاز المركزي للمناقصات وكذلك عدم وجود معايير واضحة في اختيار نسبة الخصم الواردة في تلك العقود، ما أدى إلى توجه الوزارة لرفع الموضوع إلى لجنة حسم الخلاف في مجلس الوزراء والتي ابدت الديوان في توجيه الوزارة بإعادة الطرح مرة أخرى.

■ استئجار 310 حافلات لمنطقة الفروانية في حين أن الحاجة الفعلية كانت لعدد 155

وشددت اللجنة على الإسراع في تنفيذ تلك العقود لما لها من اهمية في صيانة المدارس والمباني التابعة للوزارة، كما أكدت ضرورة معالجة الوزارة أوجه القصور في إجراءات الطرح والترسية لديها تجنبا لتعطيل وتاخير انجاز اعمالها.

وفي السياق ذاته اكتشف ديوان المحاسبة أوامر عمل (صورية) تخص بعض أعمال الصيانة التي تتم بالأمر المباشر ما أدى إلى إحالة بعضها للنيابة والبعض الآخر جار التحقيق فيها داخل الوزارة تمهيدا لتحويلها إلى النيابة.

رابعا: عقود استئجار الحافلات

تبين قيام الوزارة بالتعاقد لاستئجار عدد 310 حافلات لمنطقة الفروانية التعليمية بمبلغ 8.86 ملايين دينار، في حين أن الحاجة الفعلية كانت لعدد 155 حافلة، كذلك تأخر الوزارة في طرح مناقصات استئجار باصات لنقل الطلبة ما أدى إلى تمديد عقود المناقصات القديمة بمبلغ وصل إلى 1.65 مليون دينار.

وأفادت الوزارة بأنه تمت إحالة جميع المسؤولين عن توقيع العقد بعدد حافلات يفوق حاجة الوزارة الى النيابة كما تم تخفيض العدد في العقد الحالي إلى الاحتياج الفعلي البالغ 155 حافلة.

خامسا: تسوية حساب العهد

تبين للجنة قيام وزارة التربية بتسوية مبلغ 94 مليون دينار من رصيد حساب العهد البالغ 117 مليونا، حيث تبقى مبلغ 23 مليونا جار تسويته بالتعاون مع وزارة المالية خلال السنه المالية الحالية.

سادسا: إلغاء بعض الدرجات الوظيفية التي تخص الكويتيين

استفسرت اللجنة عن قيام الوزارة بإلغاء بعض الوظائف الخاصة بالكويتيين، حيث أفادت الوزارة بأن اغلب المرشحين من ديوان الخدمة المدنية يرغبون في العمل في وظيفة معلم وعند ترشيح الديوان له يكون للعمل كإداري في الوزارة ما يتسبب في رفض المرشح والذهاب لديوان الخدمة المدنية للترشح لجهة عمل أخرى.

كما افاد ممثل ديوان الخدمة المدنية بان الوزارة من الجهات التي تعاني من العزوف في جانب العمل الإداري من قبل طالبي العمل المرشحين من قبل الديوان.

وفي الختام شددت اللجنة على ضرورة تلافي ملاحظات الجهات الرقابية عن طريق قنوات تواصل مباشره اكثر فاعلية من خلال الاجتماعات مع الجهات الرقابية بدلاً من تبادل الكتب الرسمية، وهو ما أكد عليه الوزير انه والقياديين كافة في وزارة التربية ينتهجون سياسة الباب المفتوح امام الجهات الرقابية، وتعهد بان هذه الملاحظات والمخالفات ستكون محل اهتمام من قبلهم لحلها واتخاذ الإجراءات اللازمة لعدم تكرارها في المستقبل.

التقاعد المبكر وتبادل المعلومات الائتمانية والصحة النفسية على جدول أعمال الجلسة المقبلة

«الأولويات» رسمت خارطة طريق الخطة التشريعية لدور الانعقاد الثالث

الوزير عادل الخرافي أثناء الاجتماع

أعضاء لجنة الأولويات

■ الفضل : نحتاج لجلسات إضافية لإقرار القوانين المدرجة على جدول الأعمال

■ نعمل على إيجاد توازن بين مختلف القوانين التي ترد للجنة من الحكومة أو اللجان

■ خطة العمل التشريعي لن تتأثر في حالة وجود أي تعديل وزاري قادم

واصلت لجنة الأولويات في اجتماعها امس وضع خطة العمل التشريعي لدور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر ومراجعة جدول أعمال جلسة مجلس الأمة المقبلة.

وأوضح رئيس اللجنة النائب أحمد الفضل، في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، انه تم تناول آلية عمل اللجنة لدور الانعقاد الحالي والجلسات الثماني والعشرين المتبقية وذلك بحضور وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الخرافي وبعض القيادات في الحكومة.

وأشار إلى أن الجلسة المقبلة سيكون طريق لجدول أعمال الثماني والعشرين مدرجًا على جدول أعمالها 4 قوانين مهمة هي التقاعد المبكر وتبادل المعلومات الائتمانية والصحة النفسية والقضية الإسكانية فيما يتعلق بالأراضي الفضاء، لا سيما أن هناك اقتراحات عدة مقدمة من النواب.

وطالب الفضل بضرورة عقد جلسات إضافية خاصة لإقرار القوانين المدرجة على جدول الأعمال لأنها تهم الوطن والمواطن لا سيما أن خطة العمل التشريعي للقوانين تم وضعها على المدى الطويل.

وقال الفضل إنه تم رسم خطة وخارطة طريق لجدول أعمال الثماني والعشرين جلسة المقبلة مع مراعاة المدة الزمنية للانتهاء من القوانين في اللجان المختصة لا سيما القوانين الاقتصادية المهمة.

وبين أنه سيكون هناك توازن وتنسيق بين مختلف القوانين التي ترد للجنة سواء من الحكومة أو من اللجان ومراعاة إعطاء الحق لجميع اللجان التي تنهي تقاريرها، ولن يكون هناك تركيز على لجنة دون سواها.

وأضاف الفضل ان القوانين المدرجة على جدول أعمال الجلسات المقبلة خلال دور الانعقاد الحالي هي القوانين التي عليها اتفاق نيابي - حكومي، أما القوانين التي عليها خلاف فيتم بحثها لإيجاد توافق حولها بين أعضاء السلطتين مثل قانون ذوي الاحتياجات الخاصة الذي مازال عليه خلاف وزادت الاقتراحات حوله.

وردًا على سؤال عن تأثير احتمالية إعادة تشكيل الحكومة عي خطة العمل التشريعي للجنة، قال " في حال تم تعديل وزاري لن تتأثر أو تتغير خطة العمل التشريعي، لأن التشكيل الحكومي الجديد سيكون مكملاً إلا إذا كان هناك تعجيل لقانون أو تعديل عليه من قبل الحكومة فيجوز ذلك، لكن لن تقبل بتغيير الخطة التشريعية

واصلت بحث شكاوى المواطنين

«العرائض والشكاوى»: «التجارة» لم تتخذ إجراءات فعلية حتى الآن بشأن قضية النصب العقاري

أعضاء لجنة العرائض

واصلت لجنة العرائض والشكاوى امس بحث شكاوى المواطنين في قضية النصب العقاري داخل الكويت وخارجها، بحضور وزارات الكهرباء والتجارة والخارجية إضافة إلى بلدية الكويت.

وقال رئيس اللجنة النائب مبارك الحجرف في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن اللجنة رأت أن جل المشكلة تقع على وزارة التجارة بصفتها المسؤولة عن تنظيم المعارض العقارية في الداخل.

وأضاف الحجرف أن المجتمع الكويتي تأثر بقضية النصب العقاري، لافتا إلى أن أغلب القضايا التي نظرتها اللجنة هي لنصب عقاري تم داخل الكويت.

وأكد عدم قبول اللجنة لتبخر مدخرات المواطنين، مستغربًا عدم تحرك وزارة التجارة حتى الآن وعدم قيامها بإجراءات فعلية في هذا الشأن.

وأشار إلى أن اللجنة رأت أن هناك خللاً في القوانين وضعف في الرقابة وتراخيًا من قبل الوزارة فيما يخص تلك القضية.

وأوضح الحجرف أنه لن يفصح عن تصورات تملكها اللجنة لحل هذه القضية أو حتى إجبار وزارة التجارة على حلها، مستغربًا ترك الحكومة القضية دون حماية مدخرات المواطنين.

وأكد أن هذا الملف شائك وخطير وبإمكانه الإطاحة بوزراء خاصة وأن المبالغ التي تم النصب فيها كبيرة، لافتًا إلى أن من بين هذه الحالات هناك قضية بملايين الدنانير دفعت في عقار وضاعت على أصحابها.

وكشف الحجرف عن بيع طوابق وشقق سكنية في مدينة صباح الأحمد البحرية بمخالفة القانون، كما أن هناك أراض بيعت لمواطنين وهي مرهونة او عليها ضريبة من الدولة.

واستغرب سماح وزارة التجارة لشركات بالبيع مضيفًا انه لن يترك المواطنين في مواجهة نهب مدخراتهم ومن دون حماية.

وأكد الحجرف أن المسؤولين عن النصب العقاري لن يكونوا بمنأى عن المحاسبة، مشيرًا إلى أنه أثار تلك القضية منذ فترة وقد تكون محورًا من محاور استجواب في الفترة المقبلة.

جانب من الحضور

لجنة حقوق الإنسان تجتمع إلى وفد العلاقات بالبرلمان الأوروبي

جانب من الاجتماع

اجتمعت لجنة حقوق الإنسان والمرأة البرلمانية برئاسة النائب د. عادل الدمخي امس في مكتب اللجنة الى رئيسة وفد العلاقات مع شبه الجزيرة العربية في البرلمان الأوروبي ميشيل اليو ماري والوفد المرافق لها وذلك بمناسبة زيارتها الرسمية للبلاد.

وجرى خلال اللقاء تبادل وجهات النظر حول عدد من القضايا والموضوعات لا سيما تلك المتعلقة بمجال حقوق الانسان.

يذكر ان رئيسة وفد العلاقات مع شبه الجزيرة العربية في البرلمان الأوروبي وصلت والوفد المرافق لها إلى البلاد في زيارة رسمية تستغرق أربعة أيام